المجلس يناقش اليوم إستاد جابر والقرض الروسي وعمليات تهريب الديزل والتأخير في جامعة الشدادية

قانون «الزراعة» إلى جلسة 10 فبراير بعد تضمين التعديلات الحكومية - النيابية

■ وزير النفط: نحن في حاجة اليوم لوضع الأمور في نصابها وتصحيح الأخطاء في الحيازات الزراعية

تقاسم ثنايبي

■ أبل: السكنية شكلت لجنة مع الداخلية والكهرباء لرصد المخالفين باستغلال الوحدات لغير أغراضها

تعديل عثرة أمين سر المجلس

■ خليل عبد الله : تم توزيع حيازات وقسائم زراعية بشكل سافر ولذلك أطلب التريث في إقرار هذا القانون

■ نبيل الفضل : إذا كان فساد البلدية ما تشيله بعارين ..ففساد «الزراعة» ما تشيلة جامبو

عاشور متحدثا

وزارة الداخلية ،ونشكر وزير الدفاع علي تعاونه مع لجنة الداخلية والدفاع.

واتمني ان نصوت اليوم علي القانون في مداولتيه الاولي والثانية.

الحويله :نتمني ان يوافق المجلس علي هذا القانون في مداولتيه لاهميته الكبيرة لانه سوف يمنح الافراد والضباط مد فترة خدمتهم للاستفادة من خبراتهم .

محمد طنا :التمديد للعسكريين حق لهم اسوة بزملائهم في الداخلية وايضا حق لهم ان يحصلوا علي بدل الاجازات .

واتمني ان يكون التمديد لخمس سنوات بدون اي واسطات او حتي كتابة كتاب وان يعي هذا وزراء الداخلية والدفاع.

عبد الله المعيوف بصفته رئيس لجنة الداخلية والدفاع:

التمديد للعسكريين يرتبط باعتبارات فنية وتقارير خاصة وان بعض العاملين في الجيش من دول اخري ،لذلك قرار التمديد يجيز لوزير الدفاع التمديد حسب الامار الضباط لذلك لا تاخذ القضية من انها تفتح الواسطات وخلافه . وايضا بالنسبة لقضية المساواة في البدلات والامتيازات لا يمكن ان نساوي من خدم عدد سنوات كبيرة مع حديث التعيين نحن نتعامل مع رتب كبيرة افنت عمرها في الجيش وديوان الخدمة المدنية يعمل بهذا الامر .

فيصل الكندري :نثني علي وزير الدفاع لدعمه للتعديلات الخاصة بقانون الجيش علي عكس الوزراء السابقين ..وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بمجرد توليه حقيبة الدفاع فتح باب التعيين لابناء الكويتيات لذلك نتمني من باقي الوزراء ان يحذوا حذو خالد الجراح ،ولاننسى انه عمل علي تطوير العمل داخل الجيش الكويتي .

صالح عاشور :لا يعني ان تمديد العمر الي 65 للعسكريين عموما الا يحق لوزير الدفاع او رئيس الاركان ان ينهي خدماته متي وجدت ملاحظات امنية او مشاكل او تغيب عن العمل نحن نقول الاصل ان يكون السن القانونية 65 عاما بالخدمة العسكرية.

عبد الله المعيوف :العسكري غير المدني العسكري يجدد له بعقد مع الحكومة.

الغانم :ترفع الجلسة للصلاة لمدة نصف ساعة.

استانف الرئيس مرزوق الغانم عقد الجلسة .

يقوم مقرر لجنة الداخلية والدفاع حاليا بتلاوه مواد قانون العسكريين مادة مادة .

المجلس يوافق على ان تكون الرتب العسكرية لضباط الجيش حسب التسلسل العسكري هي ملازم ،وملازم اول ونقيب وراند ومقدم وعقيد وعميد ولواء وفريق وفريق اول وينتهي التسلسل بالقائد الاعلى للقوات المسلحة.

المجلس يوافق على ان يحتفظ العسكري برصيد إجازاته الدورية اثناء خدمته الفعلية ويجوز له الانتفاع به بما لا يزيد على 90 يوما في السنة الواحدة اذا سمحت ظروف العمل بذلك، على ان يصرف بدل رصيد إجازات عند انتهاء الخدمة من اصل الرصيد،وا لضابط الذي يبلغ عمره ال 50 عاما يصرف له 300 يوم والذي لم يبلغ عمره ال 50 سنة يصرف له 225 يوما.

ووافق على ان ضابط الصف والفرد الذي يبلغ عمره ال 50 سنة يصرف له بدل رصيد إجازات عند انتهاء الخدمة 225 يوما والذي لم يبلغ عمره ال 50 عاما يصرف له 200 يوم. واذا انتهت الخدمة للعسكري بالوفاة صرف بدل رصيد الاجازات لورثة المتوفي الشرعيين.

المجلس يوافق على انه يجوز بقرار من الوزير مدة الخدمة لمدة او مدد لا يجاوز بها 65 عاما من عمره وتدخل في حساب التقاعد وفقا لقانون المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية.

المجلس يوافق علي قانون الجيش في مداولته الاولي باجماع الحضور 45 .

عدنان عبد الصمد :فقط لسلامة النص والصياغة ارجو ان يتم ارجاء التصويت علي المداولة الثانية للقانون الي الجلسة المقبلة دون ادخال اي تعديلات علي القانون .

جمال العمر :الاخ الرئيس سنيت سنة بان تكون لجنة صياغة قبل ان تحال القوانين الي الحكومة.

محمد طنا : اتمني ان نصوت علي القانون اليوم بالمداولة الثانية فالقانون بسيط .

الغانم :هذه ليست سنة اخ جمال هذه لائحة المادة 103 .

عبد الحميد دشتي :كوني عسكريا سابقا منذ 67 وانا احلم بمثل هذا القانون واشكر الاخ سلطان اللغيصم الذي استطاع ان يشربنا مواد القانون مادة مادة لذلك اطلب ان نصوت حاليا علي القانون في مداولته الثانية .

المجلس يقر المداولة الثانية لقانون الجيش باجماع الحضور 45 ويحيله للحكومة .

سلطان اللغيصم :هذه الانجازات للمجلس هي رد علي المغردين الذين ينادون بالاصلاح . وهم عنوان الفساد، واطالب الحكومة بان تنجز المذكرة الايضاحية للقانون باسرع وقت.

عبد الله معيوف :كل الشكر لاعضاء مجلس الامة للتفاعل والتناغم حول هذا القانون الهام الذي سوف يعطي دفعة كبيرة للعسكريين واسرهم ..والشكر لوزير الدفاع لانجاز هذا القانون ونبارك للعسكريين جميعا .

الغانم :اشكر الاخوة في لجنة الداخلية والدفاع واعضاء مجلس الامة واعضاء الحكومة.

المجلس يرفض طلب تخصيص ساعة لمناقشة اغلاق جريدة الوطن والمقدم من النواب :نبيل الفضل ،جمال العمر ،روضان الروضان ،احمد مطيع ،حمدان العازمي، صالح عاشور ..النتيجة الموافقة 8 من حضور 41 المجلس يوافق علي اقتراح بتخصيص جلسة الغد لمناقشة كتب وتقارير ديوان المحاسبة وطلبات المناقشة. الرئيس الغانم يشير الي ان الجلسة غدا تنقسم الي شقين طلبات المناقشة وتقارير ديوان المحاسبة .

مقرر لجنة الشؤون الخارجية يطلب سحب تقرير اللجنة الخاص بحظر التعامل مع الكيان الصهيوني لمزيد من الدراسة والمجلس يوافق علي الطلب.

المجلس ينتقل الي اضافه مواد 5 مكرر و5 مكرر 1 – ب للقانون رقم 94 لسنة 83 بشان هيئة الزراعة والثروة السمكية . صالح عاشور :الحكومة يجب ان يكون لديها توجه جديد بالنسبة لتصحيح مسارها فيما يخص توزيع الاراضي والمزارع بهدف تامين المخزون الغذائي والزراعي .

وزير الاسكان :المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الاسكان شكلنا لجنة مشتركة مع وزارتي الداخلية والكهرباء والماء لرصد المخالفين باستغلال الوحدات لغير اغراضها المخصصة لها واللجنة صار لها شهرين تقوم باعمالها.

يوسف الزلزلة : هذا القانون مستحق وبالفعل هناك مخالفات في توزيع الحيازات والقسائم الزراعية..هناك في منطقة العبدلي اراض اعطيت للاشخاص بقصد الزراعة لكن ملاك هذه الحيازات ينتظرون ان يزيد سعرها ليقوموا ببيعها فهم لم يقوموا بنشاط الزراعة نهائيا ..لذلك لابد ان يردع الشخص الذي يحصل علي حيازة زراعية ولا يقوم بنشاط الزراعة بان يسجن ويغرم وتسحب منه الارض. عدنان عبد الصمد :نشكر الاخ نبيل الفضل اللي قاعد يطلع منه شي زين «في اشارة الي تقديم الفضل تعديلات علي قانون الزراعة «...ما يحدث في البلد هيصة فيما يخص توزيع الحيازات الزراعية التي حادت عن هدف الحيازات،وهناك نية ان توزع الحيازات بنفس النهج السابق ..السجون سوف تملي نتيجة زيادة اعداد المخالفين في الحيازات الزراعية لذلك لابد ان يلغي الحبس وتكون غرامة بدون سجن ..علي الاقل نقر اليوم المداولة الاولي وننتظر نتيجة لجنة التحقيق البرلمانية في توزيع الحيازات الزراعية قبل ان نقر المداولة الثانية .

خليل عبد الله :تم توزيع حيازات وقسائم زراعية بشكل سافر ولذلك اطلب التريث في اقرار هذا القانون الي الانتهاء من لجنة التحقيق في توزيع الحيازات الزراعية.

خليل الصالح :هذا القانون يعالج فساد هيئة الزراعة الذي ليس بعده فساد فهناك بواليع فساد في الهيئة.. اي ايداعات واي تحويلات امام هذا الفساد بالحيازات التي اصبحت مرتع الديسكو والمراقص وجميع الانواع الاخري موجودة في القسائم الزراعية ..لا نقول امني غذائي انما هو امن مالي بالنسبة لتوزيع الحيازات والقسائم الزراعية فلا احد يزرع ..نقول للوزير العمير انتبه انا ننشد العدالة رجع الحيازات الغير مستغلة لاهدافها ووزعها علي المستحقين.

التباطؤ في اتخاذ القرار تتحمل تبعاته يا معالي الوزير ثبت مديرة هيئة الزراعة ..التاخير في اتخاذ القرار لا يعفيك يا ابو عاصم «يقصد الوزير العمير» ولجنة التحقيق يمكن ان تاخذ سنين.

سعدون حماد :القانون الذي بين ايدينا ناقص وغير شامل فلم يشمل قسائم الابل والاسطبلات وكذلك لم يشمل راي الحكومة وايضا لم يعالج حالات الوفاة حيث لم ينص علي التحويل للورثة ..لماذا لم يتم تعيين رئيس لهيئة الزراعة الي الان لماذا لا تستلم نبيله الخليل يا وزير النفط ..لن تستطيع السيطرة علي هيئة الزراعة بدون وجود رئيس بالاصالة لها. وزير النفط :التقرير الذي بين ايديكم لم يتضمن راي الحكومة ولذلك كان هناك توافق ان تجري المداولة الاولي ويطلب راي الحكومة قبل اقرار المداولة الثانية ،ولدينا مرونة ان يقتصر امر العقوبة علي سحب الحيازة الزراعية او غرامة معقولة لكن لا تكون عقوبة جنائية تتعلق بالحبس. ..ونقوم حاليا بجهود لتصحيح الاخطاء الموجودة في هيئة الزراعة لجعل الامور في نصابها الصحيح.

نبيل الفضل :اذا كان فساد البلدية ما تشيله بعارين ففساد الزراعة ما تشيلة جامبو ..لا نريد ان نقعد نكبر وايد في البالونه وبكرة تنفجر ..نحن بصدد تعديلات علي القانون ..ولا مانع من ادخال التعديلات لتشمل حظائر الابل والاسطبلات. خليل عبد الله :فساد توزيع الحيازات الزراعية لا تقل اهمية عن قضية الايداعات. الرئيس الغانم:يتلوا اقتراحا مقدم من بعض النواب لقفل باب النقاش فيما يخص تعديلات قانون الزراعة .

الرئيس الغانم: انا هنا لا املك سوي عرض الطلب علي المجلس وهو صاحب الراي من خلال نتيجة التصويت .

فيصل الدويسان :لا يمكن اغلاق باب النقاش نحن بصدد قضية هامة وخطيرة .

فيصل الكندري :نشكر حرص الاخ فيصل الدويسان لكن نحن بصدد قانون واذا انتهت لجنة التحقيق من عملها عندها يتحدث من يريد ان يتحدث.

صالح عاشور :القانون لا يوجد فيه راي الحكومة لا يمكن ان نصوت علي قانون وترده الحكومة بعد ذلك.

عبد الله الطريجي:لا يجوز قفل باب النقاش والشعب لابد ان يعرف من المتورطين وانا كرئيس لجنة حماية الاموال العامة لدي مستندات تثبت تورط اطراف واذا لم نعط الفرصة للحديث سوف اعطي المستندات للصحافة لنشرها. حمدان العازمي :لا يجوز في كل قانون تقولون قفل باب النقاش هذه قضية هامة ونريد ان يعرف الشعب ابعادها .

وزير النفط :راي الحكومة ليس ملزما وعملا بالمادة 50 من اللائحة لابد ان يكون راي الحكومة موجودا في التقرير ونحن منفتحين علي كل الاراء واذا راي المجلس ضرورة لارجاع التقرير الي اللجنة فليس لدينا مانع.

المجلس يوافق علي اعادة تقرير القانون الخاص بتعديلات قانون الزراعة الي اللجنة علي ان يناقش في الجلسة المقبلة بموافقة 19 من حضور 31 .

وزير النفط :تصويتنا باعادة التقرير الي لجنة المرافق لا يعني تقليلنا للجهود.

الغانم : الجلسة القادمة لنظر القانون هي جلسة 10 فبراير ..ترفع الجلسة للغد.

حديث على هامش الجلسة

الزلزلة متحدثا